الاهتمام بالقضية المائية .. مدخل للتنمية والاستقرار

■ لاشك ان امام الحكومة الجديدة الكثير من المهام المرتبطة بقضايا ذ ات ابعاد مختلفة .

واذا كان الامن والاستقرار وانعاش الوضع الاقتصادي سيكون في مقدمة اولوياتها ، فاننا نذكر ان احدى مرتكزات تلك الاولويات تقوم على الوضع المائي .

فكما هو معروف ان المياه هي الحياة، لذلك فان الاهتمام بهذه القضية يعني الاهتمام بكل مفردات الحياة .

كتب/
محمد العريقي

وصحيح ان الوضع المائي في اليمن محفوف بالكثير من التعقيدات الطبيعية وغير الطبيعية ، غير ان ذلك لايبرر التقاعس والتراخي ازاء الاهتمام بهذه القضية والسؤال الجوهري والمهم هو: هل نقبل أن تسير القضية المائية نحو التدهور ونمضي معها نحو الانتحار ؟ أم إننا قادرون على مواجهة التحدي وعلى أن نجعل من ملامح الأزمة المائية الحالية باعث قلق إيجابي يدفعنا نحو ابتكار الحلول والمعالجات بكل الوسائل والطرق الممكنة، ونجعل من المشكلة حافزا للإنجازات العظيمة والعملاقة في هذا المجال، ونستبدل مظاهر الأزمة الحالية بمشاهد إنجاز الوفرة المائية التي تحقق الرخاء والتنمية، والاكتفاء الذاتي من الغذاء؟ والإجابة على مثل هذه التساؤلات يستطيع أن يترجمها الإنسان قولاً وفعلاً، فهوالذي يقرر، فبإمكانه ان يتخذ قراراً بترك المشكلة المائية تسير باتجاه التدهور الكارثي، وهو ايضا يستطيع التدخل لفرملة هذا الوضع والعمل على توفير احتياجاته من المياه ليحيا آمنا مستقرا بانياً للتقدم والتطور حاضراً ومستقبلاً.

فعندما نقول أن أزمة المياه في اليمن بل والعالم ككل تضع الانسان أمام تحد صعب، لذا فعليه ان يبرهن أنه قادر على أن يصارع من أجل الحياة، صراعاً ينبغي أن يخوضه لتوفير وتأمين احتياجاته من المياه لكي يعيش بأمان، ولنقل المشهد المائي من الشحة إلى الوفرة. وهذا الصراع لايحتاج الى الجيوش اومعدات عسكرية، فحتى وإن كان هناك من يتوقع ان العالم سيشهد حروباً طاحنة على مصادر المياه في ظل ارتفاع الطلب على المياه وزيادة السكان، وان الدول ستستخدم أسلحة فتاكة وجيوشا زاحفة للسيطرة على المصادر المائية، فحتى هذه النظرية هناك من يقلل من أهميتها، فالإنسان لايمكن أن يؤمن مايحتاجه من المياه بالقوة، ويترك غيره دون مياه، لان هذا يعني انه سيفتح لنفسه أبواب الصراع الذي ينتهي بانتهاء أحد الطرفين، فليس هناك أي حلول وسط لشخص يسيطر على المياه وآخر يقبل ان يموت عطشا دون أن يعمل شيئا حتى آخر رمق من حياته، مهما كان ضعيفا ، ناهيك عن أن كلفة الحلول الممكنة تظل أقل بكثير عن كلفة مثل هذه الحروب.

فمشكلة المياه لاتحل إلابالعقل، والتدبير الرشيد، والجهد والمثابرة بالعلم، بالتمسك بالقيم الاخلاقية، بالتجرد عن الأنانية وحب الذات، بالسلوك العقلاني، وهذه الأمور كلها يمكن للإنسان تمثلها وتجسيدها قولا وعملا من خلال مايعرف بالادارة المائية الرشيدة. فالإنسان يمتلك قدرات وإمكانيات وهبه إياها الله سبحانه وتعالى الذي اصطفاه عن سائر المخلوقات فميزه بعقل يفكر ويدبر به، وامتحنه بالقدرة على الاختيار بين النافع والضار، فكلما انحرف باتجاه السلوك المضر جلب لنفسه ولغيره العواقب الوخيمة. وهذا الاختيار مسؤول عنه الانسان في قضية المياه، فعندما يقدم على استهلاك المياه دون وعي اوترشيد اوتدخل لتحسين وتطوير موارد جديدة فإنه يكون مسؤولا عن تصرفاته العشوائية وتقاعسه وإهماله وبالتالي ارتضى مثل هذا الانسان ان تكون نهايته كالمخلوقات التي ليس لها إحساس اوإدراك لمواجهة مثل هذه المشكلة.

وفي الوقت نفسه يستطيع نفس هذا الانسان أن يتغلب على كل مشاكله ومنها أزمة المياه بحسن تدبيره، واستخدام عقله وإمكانياته المتاحة للتغلب على المشكلة، والله سبحانه ميزه على كل الكائنات، وسخر له من الأنعام والموارد لكي يعيش ويعمر الأرض.. باستخدام عقله واستغلال جهده.

وهذه الرؤية يتفق عليها جميع أبناء البشر.. ويقول كرستين فيكل- رئيس المعهد الدولي للبيئة والتنمية في مقالة نشرتها مجلة العالم البيئية التي تصدر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة المكتب الاقليمي لغرب آسيا اواخر عام2000 م (منذ بداية التاريخ المكتوب وضع الناس أنفسهم فوق الكائنات الحية الأخرى، فنحن نستطيع التأقلم في الأدغال والصحراء والقمم الجليدية. لقد غيرنا معالم الأرض لتناسب حاجتنا، وتعاملنا مع أخطر الأمراض، ورفعنا متوسط العمر المتوقع وغيرنا الموروثات الجينية للنباتات والحيوانات الأخرى لتلبية متطلبات غذائنا، ونحن لا نواجه أي تحد خطير من أي فصيلة حيوانية أخرى. باختصار، لقد تمتعنا بصفتنا جنسا مفترساً متفوقاً بفرص الرخاء السانحة لجنس سريع الانتشار).

واذا كان نقص المياه اليوم هو الاكبر والأخطر في الأولويات والتحديات التي يواجهها الانسان، فانه مطالب بما يمتلكه من عقل وقدرات بالشروع بشكل جدي في التدبير لمواجهة المشكلة بكل الأساليب والإمكانيات، بالسلوك والسياسات، بالفعل والقول.

إننا نحتاج للماء أكثر من أي وقت مضى، مقارنة مع الماضي، بدليل أن الأصوات بدأت ترتفع وتتصاعد مؤشرة إلى مظاهر ملموسة لشح المياه وندرتها. وتنطلق هذه الصيحات لتذكر بأن الماء هوأساس الحياة، فحاجة الانسان للغذاء متوقفة على الماء. فالزراعة وهي مصدر الغذاء لا تقوم إلا على الماء، وتحتاج الحيوانات للماء مثل احتياج الانسان تماما. فبوجود الماء تستمر الحياة وتستقر الأمم وتأمن من الخوف والجوع والعطش وبدونه يكون الدمار والخراب والهلاك.

التلاعب بعدادات المياه .. طريقة جديدة لسرقة الخدمة

عبدالناصر الهلالي

لن أدفع فاتورة المياه، هكذا واجه الأهالي في كثير من الأحياء العاملين لدى مؤسسة المياه .. وأضافوا: "اعطوني مياه، وسندفع ما علينا لكم".

العاملون لم ينتظروا كثيراً إذ قاموا بنزع بعض العدادات قالوا إن عليها أموالاً كثيرة تتجاوز الـ) 200.000(ريال، وهذه المديونية كما أشاروا -لها عدة أشهر- من قبل إحدى عشر شهراً .. إذ كان حينها الماء يتدفق إلى المنازل دون أية تأخير .. انقطاع المياه في الآونة الأخيرة عدها البعض عقاباً جماعياً بسبب المطالبة بالتغيير كما هو حال الكثير من الخدمات غير أن الماء كما يقول الكثيرون لا يمكن تخريب الخطوط الخاصة بها لأنها تحت الأرض وكل ما يحدث هو التحكم من قبل جهات معنية تعمدت عدم وصول المياه .. الناس قالوا للعاملين: "سندفع ما علينا لكن بعد تشكيل الحكومة الجديدة حتى نطمئن أن المبالغ التي سندفعها ستذهب إلى خزينة الدولة".

غير أن البعض بمجرد أن وصل الماء في اليوم التالي من مجيء العاملين إلى حي الجراف، وكان ذلك قبل أسبوعين، عمد إلى فصل العدادات وتوصيل أنابيب صغيرة حتى تصل المياه إلى العدادات دون أن تحسب عليهم مبالغ، وتم إعادة العدادات إلى أماكنها بعد انقطاع المياه .. حاولت أن أقدم لهم النصح غير أنهم قالوا إن مؤسسة المياه تستحق ذلك لأنها قطعت المياه علينا كثيراً، ورغم انقطاع المياه تأتي إلينا الفواتير بمبالغ خيالية دون وجود المياه، ويتم الاعتماد حينها على العدادات.

الناس في هذه الحالة معهم كل الحق -كما قال أحد العاملين في مؤسسة المياه- إذ كيف تأتي الفواتير دون وجود مياه .. "وهذا الأمر فيه نظر"، ويضيف الرجل: غير أن إنزال العدادات فيه مخالفة صارخة وغير مقبولة كما يقول بعض السكان.

السكان ذاتهم يطالبون وزارة المياه ومؤسسة المياه بعمل شيء في ما يخص الفترة الماضية التي انقطع فيها المياه عن الأحياء ومجيء فواتير بمبالغ مع عدم وجود الخدمة، ويطالبون من عليهم مديونيات سابقة كانت من قبل الـ) 10(الأشهر الماضية بدفعها دون التلاعب في هذا الأمر، لأن الوايتات -كما يقولون- كبدتهم خسائر كبيرة، ويضطر المواطن على الدفع للوايت فور وصول المياه إلى المنزل دون تباطؤ، الأمر الذي يحتم على مؤسسة المياه توصيل الخدمة للناس، وفي نفس الوقت الناس مطالبون حتماً بدفع الفواتير دون أي تلكؤ أو تباطؤ في الأمر، وفي حالة الظلم الذي يراه البعض منطقياً عليهم بالمراجعة للمؤسسة التي يتوجب عليها النظر في المظالم -كما يقول أحد العاملين في مؤسسة الكهرباء.

أحياء كثيرة غير الجراف تتحدث بما أشرنا إليه هنا غير أن هناك أحياء لا تصلهم المياه حتى اللحظة دون معرفة الأسباب الحقيقية التي تمنع هذا الوصول للخدمة، لاسيما وأن سعر الوايت الواحد في بعض المناطق يصل إلى) 5000 (ريال دون الثقة بصلاحية المياه للاستخدام الآدمي، لأن بعض الآبار العميقة وفي مناطق معينة تكون مشتبهة بالخلط بمياه المجاري، كما يقول ذلك أصحاب الوايتات أنفسهم.

والناس بذلك لا يستطيعون الاستمرار بإيصال الوايتات إلى منازلهم لأن ذلك فوق طاقتهم ويتعشمون خيراً بقيادة الوزارة الجديدة أن يكون أكثر تفاعلاً من سابقيه في إيصال الخدمة.

البيئة .. الضحية الصامتة للحروب والنزاعات المسلحة

نبيل نعمان

.. احتفل العالم الشهر الماضي باليوم العالمي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة الذي يصادف السادس من نوفمبر من كل عام .

وتعد البيئة الضحية الصامتة جراء الحروب والنزاعات المسلحة إضافة إلى الآثار الأخرى التي تطال الانسان من تعرضه للقتل أو التشرد أو الاعاقة وكذلك البنى التحتية و غيرها .

وقال الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة بمناسبة اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة انه منذ أن أعلن اليوم الدولي لمنع استخدام البيئة في الحروب والنزاعات المسلحة، أي منذ عشر سنوات خلت، أحرزت أسرة الأمم المتحدة تقدما هاما في استيعاب العلاقة المعقدة القائمة بين الحرب والبيئة، ودور الموارد الطبيعية في إذكاء وتمويل الاضطرابات والعنف.

وأضاف : فمن سيراليون إلى تيمور – ليشتي، تلقت البلدان المساعدةَ كي تخفف من حدة المخاطر البيئية المحدقة بالجهود الرامية إلى بناء السلام، وتستفيدَ من الإمكانات الاقتصادية التي يتيحها استخدام مواردها الطبيعية على نحو مستدام. بيد أن أحد أسباب القلق الرئيسية لا يزال قائما؛ ذلك أن البيئة لا تزال ضحية من ضحايا الحروب. وفي الوقت نفسه، يظل الطلب على الموارد الطبيعية يتزايد لتلبية احتياجات سكان العالم الذين لا يفتأون يزدادون عددا. ومن المحتمل أن تواجه الأمم الضعيفة، ولا سيما البلدان الخارجة من حالة نزاع، منافسة كبيرة على الموارد في العقود المقبلة. ولن يزداد هذا الأمر إلا حدة بسبب الآثار المتوقعة للتغيرات المناخية على توفر المياه والأمن الغذائي وارتفاع مستوى سطح البحر وتوزيع السكان.

وقال مون إن تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة الموارد الطبيعية بطريقة شفافة وعادلة ومستدامة سيظل جزءا هاما من جهود حفظ السلام وبنائه، إضافة إلى ما نقدمه من دعم إنمائي للدول الأعضاء بوجه عام. وبالنظر إلى الدور الهام الذي تضطلع به عمليات الأمم المتحدة لبناء السلام في دعم البلدان الخارجة من حالة نزاع، فإنها توجد في موقع جيد يمكنها من التأثير الإيجابي في طرق حماية البيئة وإدارة الموارد الطبيعية. ولإحداث هذا التأثير الإيجابي بوسعنا أن نبدأ بخفض الأثر البيئي لما نقوم به من أعمال.

وأكد : فلنعلن إذن، ونحن نحتفي بهذا اليوم العالمي، اعترافنا بما ينتج عن الإضرار بالبيئة – سواء أيام السلام أو زمن الحرب – من عواقب تنتشر في المكان أيما انتشار وتمتد في الزمان أيما امتداد. ودعونا نؤكد التزامنا من جديد بإدارة الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة باعتبار ذلك من المقومات الأساسية لدوام السلام والأمن.

وإذا كانت القوانين والتشريعات الوطنية والدولية تسعى للحفاظ على وحماية الانسان فإن البيئة المحيطة تدخل في إطار حياة الناس في الحاضر والمستقبل وتكون الآثار التي تطالها عميقة وطويلة الأمد وهو ما جعل القانون الدولي الإنساني يركز كثيرا على قضايا البيئة باعتبارها مدخلا مهما من مداخل حقوق الانسان .

ويهدف القانون الدولي الإنساني إلى حماية السكان المدنيين خلال النزاعات المسلحة وضمان بقائهم على قيد الحياة. ومن ثمة، يسعى إلى حماية البيئة الطبيعية التي من دونها تكون الحياة البشرية مستحيلة .

ويراعي القانون الدولي الإنساني حماية البيئة من ناحيتين: أولاً، بموجب أحكامه العامة، وثانياً، من خلال بعض الأحكام الإضافية الخاصة .

وتنطبق الأحكام العامة المتعلقة بسير العمليات العدائية على البيئة، إذْ تكون البيئة في الغالب ذات طبيعة مدنية ولا يمكن بالتالي شن هجمات ضدها إلا في حال تم تحويلها إلى هدف عسكري. كما يتعيّن مراعاة التدمير الذي تتعرض له البيئة عند تقييم مدى التناسب في الهجوم على أهداف عسكرية .

وقد أضاف البروتوكول الأول نصاً خاصا لحظر "استخدام وسائل أو أساليب للقتال، يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة وواسعة الانتشار وطويلة الأمد". كما يحظر البروتوكول هجمات الردع التي تشن ضد البيئة الطبيعية من قبيل الانتقام .

ويعتبر نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام1998 م جريمة حرب كل الأعمال التي تلحق ضررا واسع النطاق وطويل الأجل وشديدا بالبيئة الطبيعية وينتهك مبدأ التناسب .

وتحظر أحكام خاصة أخرى تدمير الأراضي الزراعية ومرافق مياه الشرب قصد إلحاق أضرار بالسكان المدنيين .

وتهتم اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشكل خاص بإمكانية اللجوء إلى تحويل موارد مائية نادرة إلى سلاح يستخدم ضد المدنيين. فقد يكون لتلوث موارد المياه أو تدميرها عواقب وخيمة على صحة مجتمعات محلية كاملة وعلى بقائها على قيد الحياة.

وهكذا، اعتمد المجتمع الدولي عام1977 م اتفاقية بشأن حظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى. وغالبا ما يشار إلى هذه الاتفاقية بمعاهدة "التغيير البيئي ."

وتشمل التقنيات المنصوص عليها في الاتفاقية كل أسلوب يستخدَم لإحداث تغيير "عن طريق التحكم عن قصد بالعمليات الطبيعية أو ديناميات الأرض أو تركيبها أو بنيتها ."

وتعهدت كل دولة طرف في هذه الاتفاقية بعدم استخدام تقنيات تحدث تغييراً في البيئة "تكون له آثار واسعة الانتشار أو طويلة الأجل أو شديدة كوسيلة لإلحاق الدمار أو الخسائر أو الأضرار بأية دولة طرف أخرى ."

وتشارك اللجنة الدولية للصليب الأحمر أيضا في العمل على ضمان إطلاع أفراد القوات المسلحة على التزاماتهم باحترام البيئة وحمايتها خلال النزاعات المسلحة. ونظمت وفقاً لهذا القصد العديد من الاجتماعات على مستوى الخبراء انتهت إلى اعتماد "مبادئ توجيهية للأدلة والتعليمات العسكرية بشأن حماية البيئة في أوقات النزاع المسلح" تلخص القانون الساري. وقد أحيلت هذه المبادئ التوجيهية عام1994 م إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي أوصت كل الدول بإيلائها الاعتبار الواجب .

وتولي الأمم المتحدة أهمية كبيرة لجعل إجراءات رعاية البيئة جزءا لا يتجزأ من النهج الرامي إلى إحلال السلام. فحماية البيئة يمكن أن تساعد البلدان على خلق فرص العمل، وتعزيز التنمية، وتفادي الانتكاس مجددا في حمأة النزاعات المسلحة.

وبمناسبة هذا اليوم الدولي تتجدد الدعوات لمنع استغلال البيئة في أوقات الحرب، وبحماية البيئة بصفتها ركيزة من ركائز الجهود صوب إحلال السلام.

إن البيئة تعاني الكثير من الضغوط سواء جراء السير في طريق التنمية غير المستدامة او الجامحة أو من خلال زيادة السكان وكذلك عبر الحروب والنزاعات المسلحة التي تلقي بظلالها على البيئة والموارد الطبيعية وتزيد من معاناة الناس وفقرهم ايضاً .

رواد العمل الطوعي في اليمن يختارون مشروع ترشيد (الاستخدام الأمثل للمياه)

الثورة / نورالدين القعاري

.. تم في مهرجان ملتقى رواد العمل الطوعي التدريبي والتوعوي في إطار فعاليات اليوم العالمي للتطوع الذي يحتفل به العالم تكريماً للعمل الطوعي والمتطوعين في كل دول العالم اختيار المشاركين للمشروع الذي يعكفون على تنفيذه (مشروع الاستخدام الأمثل للمياه).

وفي تصريح لـ"الثورة" قال أحمد الفقيه، ناشط في اليوم العالمي للتطوع: إن مشروع الاستخدام الأمثل للمياه يأتي ضمن ثلاثة مشاريع مشاركة بها وهي (كلنا لكي نمحي أمية الحاسوب، مشروع القراءة كنظام حياة ، مشروع ترشيد (الاستخدام الأمثل للمياه) وهذه الخطوة تأتي من خلال العمل سوياً في تنفيذ هذا المشروع مع جميع الجهات دون استثناء لبناء الإنسان القادر على تحمل المسؤولية بكل كفاءة واقتدار بدءاً من المناهج التعليمية ومروراً بتطوير هذه البرامج والخدمات لتلبي متطلبات التنمية الشاملة وفقاً للمعايير العالمية محققين بذلك أفضل النتائج الملموسة على الواقع، مشيراً إلى أن المهرجان سيتضمن تدريب أربعة آلاف شاب وشابة يبقى مائتان وعشرة هم من سيمثلون العمل الطوعي باليمن عبر فكرة المشاريع الطوعية وكيفية اختيارها وتنفيذها وسيدرب المشاركون على تنفيذ مجموعة من المشاريع الطوعية العملية في أربع مجالات تمثل احتياجاً ماساً في بناء اليمن ومسيرته التنموية.

الجدير بالذكر أن اليوم العالمي للتطوع يتم فيه طرح وتدشين المبادرات والمساهمات المؤسساتية الحكومية والأهلية والدولية والفردية الاقتصادية والاجتماعية على كافة المستويات المحلية والعالمية ،ويعمل الجميع منظمات وأفراد معاً يداً بيد لتحقيق أهدافهم المشتركة في كافة مجالات العمل التنموي والإنساني من صحية واجتماعية وبيئية ، وفي مواجهة الكوارث والحروب والمجاعات والفقر والأمية والجهل .